رؤية في واقع الحال واستقراء المستقبل

هل تقصدت أمريكا جعل العراق ساحة وحيدة لمقاتلة الإرهاب؟

(١-٢)

د. خالد السراي

أمام الاستحقاقات الكبرى المقبلة ومسؤولية إنجازها وحجم المخاطر الحقيقية التي تحيط بالعراق وشعبه وكونه الآن امام مفترق طريقين أما أن يكون أو لايكون ورصد تطور الأحداث منذ إسقاط نظام المافيا البعثية الصدامية إلى الآن ، تمتلك المراجعة الشاملة والموضوعية الجريئة اهمية استثنائية عراقياً لوضوح الرؤية وإزالة الالتباسات والقصور والعجز في الفعل العراقي تجاه تطور الأحداث اننا جميعاً بمواجهة أسئلة تحتاج إلى إجابات صادقة ، عسى أن يسهم ذلك في إيقاف حالة التدهور على مختلف الأصعدة ويرفع من حجم القدرات ويرسخ مفاهيم تتعاطى بحيوية مع الأحداث وتوفر رؤى لاستقراء المستقبل والتأثير في صياغته. كيف أصبح العراق الساحة المركزية في العالم لمحاربة الإرهاب؟

هل هناك مشروع أمريكي متكامل لمرحلة ما بعد إسقاط النظام الإجرامي، أم إنها مجرد تجارب وقرارات آنية وأخطاء غير مقصودة؟

لماذا العراق منطلقاً لمشروع الشرق الأوسط الكبير؟

هل تحمل الشعب العراقي مسؤولياته بعد إسقاط النظام باتجاه المستقبل المشرق، وهل تعارض ذلك مرحلياً مع استحقاقات المشروع الأمريكي في العراق؟

لماذا عجزت أطراف الحركة الوطنية العراقية عن صياغة برنامج وطني عراقي؟ هل المشروع الأمريكي في العراق شريك كامل في إقامة الدولة العراقية الديمقراطية الفيدرالية؟

هل الأوضاع بما عليه الآن سياسياً واجتماعياً وأمنياً أرضية ملائمة توفر مستلزمات التطور السلمي الديمقراطي العراقي؟

إن محاولة التعاطي مع ما تقدم تتطلب تجزئة دور الأطراف المختلفة (المشروع الأمريكي - الشعب العراقي - الحركة السياسية العراقية والتشكيلات السياسية الحاكمة التي أفرزتها) برغم التشابك العميق في الأدوار، ولكنها تبقى محاولة للإحاطة المكنة والتبسيط والتوضيح قدر الإمكان.

الدور الأمريكي في العراق

بعد أحداث الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١ وما تركته العمليات الإرهابية الإجرامية من تأثيرات مفزعة وعميقة في المجتمع الأمريكي وأصبح هذا اليوم فاصلاً في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية إذ يشار إلى مرحلة ما قبل ومرحلة ما بعد أحداث أيلول، قررت أمريكا محاربة الإرهاب في معاقله وتحيط بأماكن تفريخه، فأطلقت مبادرة الشرق الأوسط الكبير التي تعني القضاء على الأنظمة المتخلفة وتطبيق الإصلاحات وإشاعة الديمقراطية لكونها عوامل أساسية في توفير الأرضية الملائمة لمكافحة الإرهاب.

فبدأت بأفغانستان وأسقطت نظام طالبان الإرهابي الظلامي المتخلف، وأعلنت أن الهدف الثاني سيكون النظام الصدامي في العراق وكان الوضع العراقي بمجمله يمثل الفرصة التاريخية الذهبية التي تسمح لأمريكا بإنجاز برنامجها في محاربة الإرهاب والانطلاق بتنفيذ مشروع الشرق الأوسط الكبير.

فالمقدمة وجود نظام تجاوز بممارساته القمعية الشاذة تجاه الشعب كل المصطلحات السياسية التي توصف بها الأنظمة القمعية من قبيل (الفاشية - الديكتاتورية - الاستبداد - الشمولية)، ثم هناك شعب مضطهد يعيش الموت وهو حي، كالمعلق على حبل المشنقة بانتظار تنفيذ الحكم، وبالتالي فالشعب العراقي كان على استعداد لقبول الخلاص من النظام الصدامي مهما كان الثمن وكائناً من يكون المنقذ. وهناك قرب العراق جغرافياً من منابع تفريخ قوى الإرهاب والظلام السلفي التكفيري، وتركيبة سكانه متعددة الأعراق والأديان والطوائف وهناك العوامل التاريخية التي رسخت المفاهيم الإسلامية الحقيقية لدى الأغلبية المسلمة في العراق وفرت عناصر قوة اجتماعية تولدت تاريخياً ومنحت هذا المجتمع القدرة الخيالية على مواجهة الأهوال والنكبات والتحمل والصبر والنهوض بما يمتلكه من خزين ثقافي وروحي إن ما تقدم وغيره عوامل تؤكد أن المجتمع العراقي لا يمثل أرضية خصبة لانتشار قوى الإرهاب والظلام وإنما على العكس هو مهيأ لأن يكون حائط صد ومناخاً مناسباً لتصفية هذه القوى الإجرامية إذا تم استثمار ذلك أمريكياً.

عند إسقاط نظام الإجرام الصدامي وجد توافق عراقي أمريكي لإنجاز هذا الهدف التاريخي. لكن المشكلة بدأت بعد ذلك، فهناك مشروع أمريكي له ضوابطه ومحدداته ومدياته ومراحله. أما السيناريو التفصيلي فقد كان طي الكتمان، ومورست سياسة الفوضى وإثارة الشكوك وتضاد المواقف بين المنفذ والمعلن وإشاعة مفهوم افتقاد الإدارة الأمريكية لسياسة مبرمجة لما بعد إسقاط النظام الصدامي، وبالتالي فكل ما يبدو مسيئاً وضاراً للعراق وشعبه هو مجرد أخطاء غير مقصودة.

إن المشروع الأمريكي في مرحلته الأولى يرتب على العراقيين ثمناً يدفعونه لخلاصهم من صدام وزمرته بتحويل العراق إلى الساحة المركزية في العالم لمحاربة الإرهاب، فقد اتبع أثناء مرحلة الحرب العسكرية أسلوب تحييد المناطق التي تمثل القاعدة المادية الحقيقية للنظام الصدامي من خلال عزلها عن العمليات العسكرية، وأصبحت من أكثر مناطق العراق أمناً وكأنها خارج نطاق الحرب.

وبعد دخول بغداد، لمسنا أسلوب التغاضي واللا مبالاة وحتى تسهيل عمليات الفوضى والسرقة والنهب والحرق لمؤسسات الدولة. ونعلم أن الآلة العسكرية الأمريكية الضخمة وإمكانياتها التكنولوجية المتطورة قادرة تماماً على منع أي حركة أو تجمع ولو باستخدام أسلوب الترهيب، ولاسيما أن غالبية سكان بغداد هجروها خوفاً من ردود أفعال النظام الإجرامية وإمكانية ارتكابه مجزرة كبرى ضد المدنيين لحماية نظامه.

ثم رفعت لافتة (٥٥ مطلوباً)، مما وفر ساتراً أمنياً ومعنوياً لكل أجهزة النظام القمعية، فعادت إلى مناطقها السكنية الآمنة وهي تمتلك الإمكانات المادية والتسليحية المعدة مسبقاً والمعلومات الدقيقة عن البلد، وقد توفر لها الوقت اللازم والكافي لإيجاد الصيغ والأساليب اللازمة للتنسيق، والتخطيط فيما بينها لوجودها ضمن مناطق سكنية محددة، واستطاعت كذلك أن توفر الإمكانات لإدخال مجاميع إرهابية إجرامية من خارج الحدود وتوفير قواعد آمنة لها.

ترافق ذلك مع ترك حدود العراق مفتوحة على مصراعيها.

إن خبراء مكافحة الإرهاب في العالم ومراكز البحوث الكبرى المختصة في هذا المجال يعلمون أن مصدر قوة مجاميع الإرهاب تكون على العكس من أي تنظيم أو تجمع يمتلك برنامجاً فكرياً وسياسياً مهما كانت طبيعته فهي مجاميع شاذة على وسطها، فتشتت وتبعثر وتشرذم العناصر الإرهابية مصدر قوة كبيرة لها، فهي تستطيع أن تضرب في أي وقت ومكان، وأي هدف قريب هو هدف مناسب، وافتقادها لأية قيمة إنسانية يجعل ضرباتها قاسية ومدمرة. ولهذا، فالأسلوب الفعال في محاربتها هو إخراجها من مكامنها وتجميعها لتستطيع القوة العسكرية المحترفة أن تقاتلها وفي أرضية غير ملائمة لنموها.

والعراق يمثل الموقع النموذجي لينصب فيه الفخ ولينجز على أرضه الجزء الكبير من جهد محاربة الإرهاب وتصفية عناصره، ولأن قوى الإرهاب تمتلك رؤى شاذة ومريعة وظلامية فإنها انقادت إلى الفخ المعد لها كما ينجذب الذباب إلى طبق السم المحلى. طبق هذا السيناريو الأمريكي بدقة في مدينة الفلوجة تحديداً. فلا ينكر أن بعض المجاميع المحدودة جداً من حملة المفاهيم السلفية التكفيرية وكذلك أعداد غير قليلة من أزلام الأجهزة القمعية للنظام المقبور توجد في هذه المدينة وهذه العوامل ضمن المشروع الأمريكي تهيء هذه المدينة. لتجميع وجذب قوى الإرهاب والإجرام من خارج الحدود. لهذا فقد ترك أهالي الفلوجة ليجدوا أنفسهم تحت سلطة هذه العناصر الإرهابية وأمام حيادية الآلة العسكرية الأمريكية المسؤولة قانونياً عن الحفاظ على الأمن في البلد المحتل.

جاءت أحداث شهر نيسان ٢٠٠٤ بما تضمنته من صدامات عسكرية لم يكن الحسم العسكري وارداً في حسابات الجانب الأمريكي. فتم عقد صفقة تمثل قنبلة موقوتة لأهالي الفلوجة ولباقي مدن العراق، وتترك المدينة من جديد وبشكل سافر ومفضوح لتتجمع فيها، وبشكل أضخم وأخطر وتحت غطاء مغر، العناصر الإرهابية لتحقيق النصر وليستمر قتل المئات من العراقيين، انطلق أغلبه من هذه المدينة المختطفة.

إن المآسي التي يعانيها أهالي الفلوجة والدم العراقي المسفوك بجرائم قوى الإرهاب التي تحكمت بهذه المدينة وإقامة إمارتها الطالبانية يتحمل المشروع الأمريكي في محاربة الإرهاب على أرض العراق المسؤولية عنه، كما تتحمل ذلك قوى الإرهاب نفسها مدعومة بدول الجوار وفقهاء الدم ومروجي العهر السياسي العربي، كما تتحمل كعراقيين مواطنين وقوى سياسية، بشكل وآخر، جزءاً من هذه المسؤولية بحكم محاولات لتعزيز مفاهيم طائفية أو سياسية ضيقة وعدم التصدي المبكر لفهم وفضح ما يجري.

انتهجت الإدارة الأمريكية في العراق اسلوباً مبرمجاً للتعاطي مع العراقيين أمنياً وسياسياً واقتصادياً، اساسه مشاريع وقرارات وبرامج غير مكتملة وغير عملية، تحمل بذور فشلها لاحقاً لضمان اجتياز العقدة الخطرة المتمثلة بتعارض المشروع الأمريكي المعد للعراق في مرحلته الأولى مع المصلحة العراقية وإشاعة مفهوم (الأخطاء غير المقصودة) على نطاق واسع، مستفيدة من عدم نضج أطراف الحركة السياسية العراقية على إفراز مشروع وطني عراقي يتعاطى مع كل ما يحيط بالأمة العراقية، بل عجزت عن فهم طبيعة المشروع الأمريكي ومراحله، وبالتالي افتقدت القدرة على التعاطي الفعال المسؤول معه.

ترافق ذلك مع مصالح الكثير من الدول العربية، خصوصاً الخليجية، التي استفادت بشكل فاق حتى أحلامها في التخلص من المجاميع الإرهابية الكامنة والمتربصة داخل دولها من خلال تسهيل إخراجها وإدخالها إلى العراق بمساعدة رجال دين الأنظمة، وهم في الوقت نفسه فقهاء الدم والإجرام. واصبحت هذه العناصر إرهابية في جميع بقاع الأرض إلا في العراق، فهي مجاهدة، وكأن جزء السماء المقابل لأرض العراق هو المنفذ الوحيد إلى الجنة يستطيع من خلالها المجاهد النفاذ بعد أن يتشظى للالتقاء بالحور العين على شرط قتل أكبر عدد من العراقيين.

فعلى الجانب السياسي جاءت الإدارة الأمريكية بالحاكم العسكري للعراق ثم مدير الإدارة المدنية الأمريكية في العراق، مع تجاهل تام لكل مقررات مؤتمرات المعارضة العراقية قبل إسقاط النظام، ثم جاء قرار تسليم السيادة إلى العراقيين، وكانت بالضرورة مطلباً عراقياً مقدساً، لكن الإخراج كان أمريكياً، فتشكلت وزارة ورئاسة جمهورية. وكانت عملياً متخلفة عن تجربة مجلس الحكم المنحل، فهي توافقية بشكل فضفاض وغير تمثيلي وتفتقد الانسجام ووحدة ومركز القرار، وانحدر الوضع الأمني والاقتصادي والخدمي بشكل مريع وغير مسبوق. وعاد الجهاز الإداري السلطوي السابق (نتيجة المصالح وصراعات أنانية لبعض أطراف الحكومة) لينقض وباحرار وعزيمة حتى على ما تحقق من اليسير خلال أكثر من عام.

أما على الجانب الأمني فيمكن ملاحظة أن الإدارة الأمريكية أهدرت لأكثر من عام الجهد والموارد العراقية والتضحيات لإنشاء هياكل هشة لأجهزة أمنية تفتقد التسليح والإمكانات والمعدات، لتنهار أغلبها في أول اختبار كما هو متوقع لها.

وتم التركيز على مفهوم أن النجاح في مكافحة الإرهابيين في العراق مرتبط بوصول أعداد قوى الأمن العراقية إلى مئات الآلاف، علماً أن مكافحة قوى الإرهاب والإجرام وبحكم طبيعتها الشاذة، لا ترتبط بالأرقام وإنما المفتاح في نوعية قوى الأمن لا في عديدها.

وبقيت القوات الأمريكية، حتى بعد تسلم السلطة، مسؤولة مباشرة عن ملف العناصر الإرهابية، وأحيطت التحقيقات بالكتمان مما ولد حالة من البلبلة والإحباط والامتعاض استفادت منه الأطراف الداعمة للإرهابيين بالمحاججة بعدم إظهار وإبراز الأدلة وشخوص الإرهاب عبر وسائل الإعلام.

ولكن السؤال الآن هل هناك مؤشرات على بدء مرحلة جديدة من المشروع الأمريكي في العراق؟

الفساد الأداري في أجهزة الدولة.. التشخيص والمعالجات

قتيبة نشأة عزت

يحتل الجهاز الأداري دورا واسعا في أداء العديد من الواجبات لخدمة شرائح واسعة من قطاعات الشعب لكونه على احتكاك بالعديد من شرائحه ، كما يعد من جانب اخر حلقة وصل بين القيادات فيه والشعب الذي يتعامل معه ، وبالتالي فان الممارسات التي يقوم بها لها الدور الكبير في السياسة التي تعتمدها في خدمة البلد من خلال تقديم السلع والخدمات لعموم المواطنين ، هذا تطلب اتساع نشاطات هذا الجهاز ، سواء افقياً او عمودياً بالجانب الهيكلي ، هذا الاتساع ادى الى ظهور العديد من الظواهر غير الصحيحة ومنها الفساد الاداري ، وبالرغم من ان هذه الظاهرة ليست وليدة الساعة فهي متوارثة منذ القديم ولكن بطرق بسيطة ، الا انها في الوقت الحاضر أخذت ابعادا جديدة ، وبالرغم من كل المعالجات للقضاء عليها او الحد منها مثل تبسيط اجراءات العمل واصدار العديد من التعليمات واحداث العديد من منهجيات التطوير الاداري فانها لم تستطع ، فحظورها مازال قائما وخطيرا وفي تسارع كبير وبأطوار مختلفة ، ولكنا نعلم ان ظاهرة الفساد الاداري ظاهرة ترفضها النفس البشرية السوية ، وهي تسيء الى سمعة الفرد والعائلة والدولة ، وبالتالي فان العديد من الكتاب والمفكرين ارادوا وضع تعريف لهذه الظاهرة واسباب حدوثها ودوافعها وراءها ، ولكنهم لم يتوصلوا بشكل دقيق الى ذلك.

تعريف الفساد الاداري

توجد العديد من الكتابات التي تناولت مفهوم (الفساد الاداري) منها مايأخذ الجانب القيمي/، وعلى النحو الاتي:

١-الفساد الاداري:- يعني فقدان السلطة القيمية، وبالتالي اضعاف فاعلية عمليات الاجهزة الحكومية.

والمعنى في ذلك بان الانحراف الذي يصيب الفرد في قيمه وانحرافه عن القيم السائدة في المجتمع وبشكل خاص انحراف اجهزة الدولة عن الاهداف المحددة لها.

٢-كما عرف الفساد الاداري ضمن هذا المنهج بـ(القصور القيمي عند افراد يجعلهم غير قادرين على تقديم الالتزامات الذاتية المجردة التي تخدم المصلحة العامة.

وهناك منهج أخر جاء بعد ان تعرض منهج القيم الى الانتقادات، اطلق عليه منهج العمليين وعلى النحو الاتي:-

١-الفساد الاداري:- هو الانحراف عن قواعد العمل الملتزمة في جهاز اداري.

٢-كما عرف السلوك المنحرف عن الواجبات الرسمية محاباة لاعتبارات خاصة، كالاطماع المالية والمكاسب الاجتماعية او ارتكاب مخالفات ضد القوانين لاعتبارت شخصية.

انصار هذا المنهج يعتبرون الفساد الاداري مرحلياً يزول بعد زوال الاسباب ضمن المرحلة التي اوجدته.

والمنهج الثالث هو المنهج المعاصر او منهج غير العمليين، وفيه يعرف الفسادي الاداري على النحو الاتي:

١-الفساد الاداري:- ياخذ طابعا نظميا وليس مجرد ظواهر فردية، كما يمكن ان يسعى بصفته النظمية المذكورة الى تكريس النفس والى الاستمرار وليس الى التفاني الذاتي مع حركة تقدم المجتمع.

وعليه، واجمالا للتعاريف السابقة، فبالامكان اعطاء تعريف شامل للفساد على النحو الاتي (انه النشاطات التي تتم داخل جهاز اداري حكومي والتي تؤدي فعلا الى صرف ذلك الجهاز عن هدفه الرسمي، الذي يفترض ان يكون مجسما لطلبات الجمهور العامة، لمصلحة اهداف خاصة، سواء كان ذلك بصيغة متجددة ومستمرة او كان باسلوب فردي او جماعي يتفق الكثير من الكتاب على ان جمهور المتعاملين مع المنظمة هو الذي يحدد طبيعة او نوعية الفساد الاداري على النحو الاتي:

١- رأي الجمهور بان هذا العمل ردئ، وهو ما يطلق عليه (الفساد الاسود).

٢-رضا الجمهور المتعامل مع الدائرة عن العمل، وهو مايعد (فساداً ابيض).

٣-عدم الاتفاق بين الجمهور عن العمل وهو مايعرف بانه (فساد رمادي).

ملامح الفساد في الجهاز الاداري العراقي

من خلال الاطلاع على مجريات الامور في الجهاز الاداري ومايتناقله العاملون فيه فان اولى اشارات الفساد الاداري توجه الى:

١-لجان المشتريات

فعمل هذه اللجان ينصب على توفير احتياجات الدوائر من مختلف المواد بحسب الصلاحيات المحددة، الا ان الملاحظ ان غالبية المواد التي تشترى من الاسواق المحلية ليست بالمواصفات التي جرى تحديدها في طلبات الشراء، فضلاً عن تثبيت اسعار ليست حقيقية، بمعنى ان السعر الفعلي للمادة اقل من السعر المثبت في وصل الشراء.

٢-لجان الترقيات والتعيينات

بعد عودة العمل في العديد من مؤسسات الدولة، شكلت لجان فيها لتطبيق الاجراءات الخاصة بتوزيع العاملين على سلم الدرجات الوظيفية وفق النسب التي وضعتها سلطات الائتلاف الا ان عملية التطبيق اخذت عدة جوانب لاتحقق العدالة في توزيع العاملين وفق اعتبارات عديدة، منها شخصية واخرى تاخذ جوانب معينة، وذلك باعتماد الطائفية او استغلال المنصب لاغراض شخصية بان يجري تعيين اعداد كبيرة من العاملين دون تحديد الحاجة لهم، وبروز ظاهرة البطالة المقنعة، كما يجري في جهات اخرى تعيين اشخاص باجور يومية، وبالتالي فان القوائم التي تقدم تضم اعدادا اكبر من الواقع الحقيقي لعدد العاملين فعلاً، كما يحصل ذلك في الجهات التي تقدم خدماتها ضمن الرقع الجغرافية.

٣-الروتين (طول الاجراءات)

تاخذ الكثير من المعاملات اجراءات طويلة او قصيرة بحسب توفر المستمسكات المطلوبة، وان الكثير من الاجراءات اخذت صفة الثبات عبر الزمن الطويل، بفعل كونها اجراءات احترازية نتيجة كثرة الهوامش والتعليقات، وهذا يتطلب اشتراك العديد من الموظفين من نفس الدائرة او من دوائر اخرى في انجاز المعاملات، وبالتالي تطول الاجراءات وتتعقد، وهذه لها اسباب عديدة منها:-

أ-عدم تحمل المسؤولية من قبل الموظفين، وبالتالي توزع المسؤوليه عليهم عند حصول حالة طارئة ما.

ب-وجود فائض كبير في الموظفين فيتم تجزئة المعاملات الى عدة اجزاء وتوزيعها على الموظفين لاستيعاب الفائض منهم.

ج-عدم تناسب الصلاحيات مع الواجبات.

نلاحظ منح صلاحيات واسعة لبعض الموظفين مع قلة الواجبات المكلفين بها مما يؤدي الى استغلال الصلاحيات باعمال غير صحيحة او خارج التعليمات المتعارف عليها، كما نلاحظ تهرباً من استعمال الصلاحيات لئلا يقع في اخطاء ويتحمل المسؤولية وحده، كما ان الاجتهادات الشخصية في حالة عدم وجود نص واضح تؤدي الى طول اجراءات المعاملة، وبهدف تقليص الاجراءات يلجأ الموظفون الى التلميح للمواطن بتجاوز ذلك عن طريق الجوانب المالية.

٤-الرشوة

كثير مايلجأ العديد من المواطنين في انجاز معاملاتهم الى استعمال اسلوب الرشوة او مايطلق عليها (المساعدة المالية)، وهذه اصبحت عرفاً متداولاً بين الناس بان تجاوز التعليمات او بالاحرى خرقها اصبحت مسالة مستديمة لتقصير فترة انجاز المعاملات او تجاوز العديد من القوانين، وهذه الظاهرة موجودة في العديد من المجتمعات المتقدمة والنامية على حد سواء، ولكنها تختلف في زيادتها وقلتها.

٥-الوساطة

تعد الوساطة واحدة من الممارسات التي تؤدي الى الفساد الاداري، وهذه الظاهرة موجودة في مختلف دول العالم، ولكنها في دول الشرق الاوسط واضحة جدا وتاخذ اتجاهات عدة، وهي تعني اعطاء الافضلية لشخص على شخص اخر سواء في انجاز المعاملة بسرعة او تجاوز للتعليمات وللمعايير والتقاليد الاجتماعية السائدة، وترجع اسباب الوساطة الى:

أ- البيئة الحضارية والاجتماعية.

ب-الاساليب الاجرائية والسلوكية في الجهاز الاداري.

يلاحظ انه في حالة زيادة الاجراءات وتعقيدها تزداد حاجة المواطن الى الوساطة والرشوة لتمشية المعاملة.

العلاقات الخاصة

يتمتع العديد من الموظفين بعلاقات عديدة، وهذه العلاقات تتفاوت بحسب درجة اهتمامه بالشخص، وبالتالي يظهر التفاوت في المعاملة بين المواطنين وهذه تعود لاسباب:

أ-الصداقة او القرابة.

ب-الوساطة (طريق غير مباشر).

وفي ضوء هذه العلاقات يحصل الفرد على مكانة، فالموظف الذي يسهل المعاملات ولايعقدها يطلق عليه، (الشهم) او (الشجاع)، الذي يتبع التعليمات والقوانين تطلق عليه شتى النعوت، بعبارة اخرى، كلنا نتعرض الى ضغوط اجتماعية كبيرة لايمكن التنصل منها بسهوله، وهذه تؤدي الى ان يصرف الموظف جل وقته على هذه العلاقات ويعل امور المواطنين، مما يؤدي بالمواطن الى اللجوء الى طرق غير مشروعة لانجاز معاملاتهم.

آثار الفساد الاداري في الجهاز الاداري.

تعاني العديد من الدول من آثار الفساد الاداري الذي ينتشر فيها بشكل كبير مما يؤثر في فرص التقدم المحتملة واضعاف جميع مؤسسات الدولة والحياة الاجتماعية فيها، وبالتالي فانه يولد جملة اثار نذكر منها:

١-اضعاف قواعد ونظم العمل الرسمية.

٢-اضعاف دور القيادات الادارية.

٣-اضعاف عملية اتخاذ القرارات.

٤-اخفاء او اضمحلال تقييم العمل بين العاملين.

٥-تعدد نظم الاتصال والمعلومات.

أدوات الفساد الاداري

يستعمل المواطنون جملة من الوسائل لتحقيق ماربهم في انجاز اعمالهم نذكر منها:

١-الاموال

٢-الهدايا المختلفة

٣-التحيز للاشخاص

٤-قطع الوعود

اسباب بروز ظاهرة الفساد الاداري

في دراسة اجراها المركز القومي للتخطيط والتطوير الاداري حول الفساد الاداري في عام ١٩٩٢ برزت العديد من اسباب الفساد الاداري في اجهزة الدولة نذكر منها:-

١-عدم تحقيق العدالة في توزيع الثروة في المجتمع.

٢-قلة الرواتب المخصصة للعاملين.

٣-انعدام الحوافز او قلتها.

٤-انعدام المحفزات المادية الاخرى من قبيل السكن والنقل.. ومااليها.

٥-ضعف وانهيار الدوافع القيمية لدى الموظفين.

٦-القيادات الادارية الفاسدة تؤدي بالصلاحيات الى افساد تابعيها.

٧-ضعف عملية المتابعة الميدانية.

٨-العلاقات الاجتماعية.

٩-عدم وضع الشخص المناسب في المكان المناسب.

١٠- بقاء الموظف في موقعه او في اللجان لمدة طويلة.

الوسائل المستعملة للقضاء او الحد من ظاهرة الفساد الاداري

تتبع العديد من الدول جملة ممارسات للقضاء او التقليل من الفساد الاداري في جهازها الحكومي نذكر منها:

١-تطبيق مبدأ وضع الرجل المناسب في المكان المناسب.

٢-الالتزام بالتعليمات الصادرة في تمشية المعاملات.

٣-منح المخصصات والحوافز المادية والمعنوية للموظفين.

٤-تبسيط اجراءات العمل.

٥-التقييم الدوري للعاملين.

٦-فتح ابواب المسؤولين للموظفين والمراجعين لحل مشاكلهم.

٧-انزال العقوبات بالمسيئين.

٨- عقد لقاءات بين المدير العام ومرؤوسيه بشكل دوري.

٩-قيام المدير العام بالتفتيش الفجائي.